

الإعلام الليبي في مفترق طرق سنوات الحرب وبوادر السلام

توحيد الخطاب الإعلامي وتأطيره قانونيا من أبرز الخطوات الأساسية لبناء دولة المؤسسات



تأميم الأجواء بإعلام يوحد ولا يفرق

الانصار ضد قيم الديمقراطية والمدنية ومبدأ الاختلاف. ويؤكد مراقبون أن جانباً من وسائل الإعلام هذه مرتبط بالميليشيات وانتشار السلاح وبظاهرة الفساد المالي والإداري، ما يزيد من صعوبة إغلاقها أو تغيير خطابها، طالما أنه لم يتم حل الجماعات المسلحة المهيمنة على غرب البلاد.

نبذ الكراهية والعنف

كانت المدعية العامة لمحكمة الجنايات الدولية فاتو بنسودا قد أكدت في مايو العام الماضي، ومن خلال تقرير عرضته على مجلس الأمن، أن مكتبها لاحظ ارتفاعاً في خطاب الكراهية في ليبيا المنتشر في الإعلام التقليدي أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي الموجه ضد أشخاص بعينهم أو ضد جماعات معينة.

وقالت حينها إن "كل من بحث على ارتكاب جرائم تدخل في اختصاص المحكمة، بالتحريض العلني أو بغيره من الوسائل عرضة للمقاضاة أمام المحكمة، وأن المحكمة مصممة على التحقيق في الجرائم ومقاضاة المتهمين بارتكابها عند استيفاء الشروط اللازمة، على النحو المحدد في نظام روما الأساسي".

غير المملوكة للدولة إلا بعد الحصول منها على موافقة كتابية. ونص القرار على إلزام عموم القنوات التلفزيونية والإذاعية التي تحتوي اسم "ليبيا" أو "الليبية" بإعادة التسمية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من القرار، وإلزام تلك التي تبث من ليبيا أو تتخذ مقرات لها في أي مدينة ليبية بتقديم مستنداتها القانونية والحصول على الموافقة على البث والعمل من المؤسسة الليبية للإعلام وفق الضوابط والرسوم المحددة.

وتوجد العشرات من المحطات الإذاعية والتلفزيونية التي تبث من داخل ليبيا، وخاصة من طرابلس وبنغازي ومصراتة، مع اختلاف توجهاتها سواء لحكومة الوفاق أو للحكومة المؤقتة السابقتين أو للمؤسسة العسكرية أو لتيار الإسلام السياسي أو لمستثمرين من القطاع الخاص، إضافة إلى محطات تبث من خارج، وخاصة من تركيا والأردن ومصر وتونس وبريطانيا، ومنها قنوات تابعة للنظام السابق.

وتعددت الولاءات والتبعيات الأيديولوجية والحزبية والجهوية والمناطقية والثقافية لتلك القنوات، لكن أخطرها على الإطلاق هي أبواق الإسلام السياسي التي عرفت بنشرها خطاب الكراهية وتقسيم الليبيين واعتماد الفتاوى الغربية والشاذة لتجييش

وإلى بث الفتاوى الشاذة لخدمة أجندات بعينها تتجاوز في الكثير من الأحيان الوضع الداخلي الليبي إلى حسابات جيوسياسية في المنطقة ككل.

ففي حين لم تتضمن حكومة عبد الحميد الدبيبة وزارة للإعلام تشرف على توحيد المؤسسات الناشطة في غرب وشرق البلاد، وفي الخارج أيضاً، لكن يعيوا أكد أن المؤسسة بدأت تنفيذ خطة إعلامية موحدة هدفها العمل على المصالحة الوطنية والسلام.

تفكيك الولاءات
الأيديولوجية والحزبية
والجهوية والمناطقية
والثقافية التحدي الأهم
قبل بناء إعلام متزن

وقال "لقد بدأنا اتصالات مع مختلف وسائل الإعلام الليبية لتوحيد الخطاب الإعلامي الليبي العام والخاص موافقا وخطابا وتوجيه الإعلام نحو مسارات السلام والمصالحة والوحدة والتنمية والاستقرار".

كما أصدرت المؤسسة قرارا بحظر استخدام اسم "ليبيا" كاسم رسمي لكافة الجهات والشركات الإعلامية الخاصة

إدارتي الوكالة ومسؤوليها والعاملين فيها، والتي تأتي انعكاساً للمناخ الإيجابي السائد الآن بعد تشكيل السلطة التنفيذية الجديدة". وبينما أشارت المادة الثانية من القرار إلى تحمل المؤسسة المسؤولية عن تسوية كافة الالتزامات القانونية والإدارية والمالية المترتبة على الوكالة أثناء فترة الانقسام شددت المادة الثالثة على إدارة الوكالة من خلال لجنة إدارية مؤقتة إلى حين تكليف مجلس إدارة دائم.

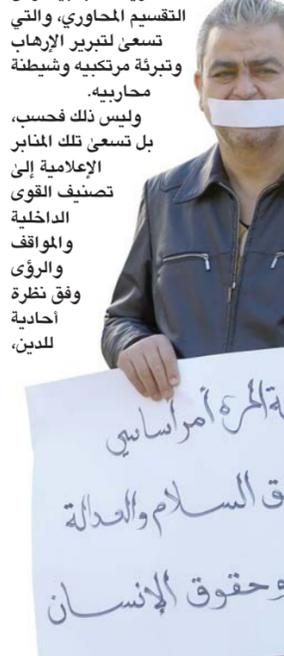
وكان يعيوا قد أطلق مبادرة هادفة إلى إنجاز وتحقيق المصالحة الإعلامية الوطنية الشاملة على أساس أن ليبيا فوق وقبل كل الانقسامات والولاءات والأجندات، وغايتها إعلاء شأن البلاد وقيمتها ومكانتها ووسيلتها صدق النية وصلاح العمل.

عقبات توحيد الخطاب

يرى المهتمون بالشأن الليبي أن أخطر المنابر على سيادة الدولة ووحدة المجتمع وخرابة الطريق المتعلقة بالحل السياسي هي تلك المرتبطة بالميليشيات وبقوى الإسلام السياسي، وخاصة تلك التي تبث من تركيا وتعتمد على تمويل أجنبي، وفق

التقسيم المحاور، والتي تسعى لتبرير الإرهاب وتبرئة مرتكبيه وشيئنة محاربه.

وليس ذلك فحسب، بل تسعى تلك المنابر الإعلامية إلى تصنيف القوى الداخلية والمواقف والرؤى وفق نظرة أحادية للدين،



تبرز مشكلة توحيد الإعلام في ليبيا ونبذ خطاب الكراهية والعنف، الذي ساد طيلة سنوات الصراع السياسي والعسكري، كتحد إضافي أمام السلطات الجديدة لتجسيد رؤية الليبيين لدولتهم الجديدة. ورغم ظهور بوادر جدية من أجل تحقيق السلام الشامل على كافة الأصعدة، بما فيها تنظيم هذا القطاع، إلا أن العراقيل لا تزال قائمة ما لم تكن هناك نوايا حقيقية من كافة الجهات لوضع أوزار الحرب الإعلامية.

والتي تنطلق من مرجعيات سياسية وأيديولوجية وحزبية في الإصرار على بث روح الكراهية والحدق سواء بين جهات البلاد أو فئات المجتمع أو مؤسسات الدولة، يمكن أن تؤثر سلباً على خارطة الطريق السياسية التي انطلق تنفيذ بنودها منذ فبراير الماضي بانتخاب السلطات الجديدة والتوافق على جدول زمني للخطوات المحددة وصولاً إلى انتخابات الرابع والعشرين من ديسمبر القادم.

وتبدو هناك بعض المؤشرات الإيجابية على ذلك، ففي الـ 21 من مارس الجاري تم الإعلان عن قرار حكومي بإعادة توحيد وكالات الأنباء اللذين كانتا تعملان تحت سلطة الحكومتين السابقتين المتنافستين في طرابلس وبنغازي امتداداً لحالة الانقسام السياسي الذي عرفته ليبيا منذ صيف 2014.

ويشكل القرار خطوة أولى في طريق "الالف ميل" نحو توحيد الخطاب الإعلامي بعد أن كان أحد الأسباب الأساسية للدمار والخراب والفوضى والافتتال الأهلي بين الليبيين خلال العشرية الماضية، ومن الأدوات التي تم الاعتماد عليها في معركة إنهاء الدولة ونشر ثقافة الكراهية والانقسام بدل ثقافة المحبة والسلام وحرص الصفوف.

ونص قرار رئيس المؤسسة الليبية للإعلام الناجمة لحكومة محمد يعوي على توحيد ودمج وكالات الأنباء بالناطقتين الشرقية والغربية في كيان واحد، كما كان عليه الحال قبل الانقسام السياسي. وقد أشاد "البروج الوطني التي تجسدت لدى

الحبيب الأسود
كاتب تونسي

تونس - لم تكن دعوة وزير الداخلية الجديد خالد مازن كافة أطراف الشعب إلى "مساندة الوزارة في أداء مهامها على الوجه الأمثل بتجاوز صفحة الماضي أولاً ونبذ خطاب الكراهية وتحييده من كل المنابر الإعلامية" سوى إشارة تصدر عن قيادي أممي قادر على تحديد أولويات مرحلة إعادة بناء الدولة ورتق النسيج المجتمعي المتفكك بفعل الصراعات.

محمد يعوي
نريد توجيه الإعلام نحو مسار المصالحة والتنمية والاستقرار

كما أنها إشارة تخفي الكثير من الدلالات حول ما يمثله الخطاب الإعلامي السائد منذ سنوات من خطر حقيقي على خارطة الطريق المتعلقة بالحل السياسي وتجاوز الأزمة، وتدعو من وراء بروتوكولات المسؤولية السياسية والإدارية إلى فض الاشتباكات الإعلامية والانطلاق نحو توحيد الخطاب في اتجاه المصلحة الجراح وتجاوز مخلفات الماضي الأليم.

مصالحة إعلامية شاملة

يجمع أغلب الفاعلين السياسيين في ليبيا على ضرورة توحيد الخطاب الإعلامي كأحد أهم شروط تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة بناء جسور الثقة بين جميع الأطراف. كما هو الحال مع مصرف ليبيا المركزي الذي اتفق القراء قبل أسابيع على توحيد نشاطه بعد أن انقسم إلى مؤسستين ماليتين واحدة في الشرق والأخرى في الغرب.

ويعتبر هؤلاء أن الأبواق الإعلامية غير المندمجة في برنامج المصالحة،

قناة السويس.. شواهد تاريخية على توقف أهم ممر بحري في العالم

حركت الأزمة التي تعيشها قناة السويس المصرية منذ أسبوع، بسبب جنوح إحدى سفن الشحن العملاقة وما نجم عنه وقف تدفق حاويات البضائع وشحنات النفط العالمية، مزيجا من اللغز تراوح بين حجم التكاليف التي قد تخلفها هذه المشكلة، وما إذا كان ثمة عيوب في تنظيم الملاحة البحرية. لكنه استدعى أيضاً تاريخاً من الشواهد التي تسببت في إغلاقها.

ديبي - عرقلت سفينة شحن يابانية عملاقة تحمل علم بنما الملاحة في المجرى المائي بقناة السويس المصرية، الذي يمر من خلاله 10 في المئة من تجارة العالم بما في ذلك 7 في المئة من النفط العالمي. ومع أن هناك قواعد تنظم حركة الملاحة تصل إلى حد مراقبتها بالأقمار الاصطناعية، لكن يبدو أن ثمة قصوراً في البات التنظيم. ومُنذ افتتاحها في 1869، كانت قناة السويس مصدر فخر وطني ومحورا للصراع الدولي، ويعتبر هذا الممر أحد أفضل الطرق البحرية المختصرة في العالم، وهو يربط بين البحرين الأحمر والمتوسط من خلال ممر ضيق يقطع الآلاف من الأميال عن معظم رحلات الشحن بين الشرق والغرب.

والآن، دفع نوع مختلف من الأزمات قناة السويس إلى دائرة الضوء العالمية بعد أن جنحت سفينة حاويات بحجم ناطحة السحاب تحمل اسم "إيفرغيفن" بشكل جانبي عبر الممر المائي الأسبوع الماضي. وأوقف هذا الانسداد حركة مرور القناة، التي تقدر قيمتها بأكثر من 9 مليارات دولار يومياً مما أدى إلى تعطيل شبكة الشحن العالمية المثقلة بالفعل بوجاء كورونا.

وقد تراكت المئات من السفن، التي كانت تنتظر عبور القناة وسط ازدحام سروري هائل. ومع وجود السفينة

دفع بريطانيا وفرنسا وإسرائيل للتدخل عسكرياً واحتلال منطقة القناة.

ومع احتدام القتال، أغلقت السفن الغارقة القناة لأشهر، ثم جاءت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وهما اللتان عارضتا الغزو علناً، وأجبرتوا الدول الثلاث في النهاية على الانسحاب وتمكنت مصر من إعادة فتح القناة في مارس 1957، فيما كان ينظر إليه في جميع أنحاء المنطقة على أنه انتصار للقومية العربية.

وبعد عقد من الزمن، عند اندلاع حرب الشرق الأوسط عام 1967، أغلقت مصر القناة أمام الشحن الدولي حيث قصفت القوات الإسرائيلية مرة أخرى منطقة القناة وتحصنت في شبه جزيرة سيناء.

وهذه المرة، تم إغلاق القناة لمدة 8 سنوات، وتراكت الألغام والقذائف والسفن الغارقة، وبات الممر خندقاً محصناً



ممر استراتيجي معرض لكل أنواع المشكلات

في الحرب، ولكن بعد محادثات السلام مع إسرائيل أعاد خليفة عبدالناصر، الرئيس آنور السادات، فتحه في 1975.

وخلال فترة الإغلاق، تقطعت السبل بأكثر من 12 سفينة شحن في منتصف الطريق عبر القناة في بحيرة غربيت بتر لبيك. وكشفت دراسة أجرتها الأمم المتحدة أن القناة المغلقة كلفت العالم 1.7 مليار دولار في صورة خسائر تجارية وزيادة تكاليف الشحن ومصر 250 مليون دولار من الإيرادات الضائعة سنوياً.

وأجبر الإغلاق السفن المتجهة إلى أوروبا على تجنب السويس من خلال السفر عبر طريق رأس الرجاء الصالح، مما شجع الشاحنين على تطوير ناقلات الصلح، وهو اتجاه أدى، من سخرية القدر، إلى تضخم السفن إلى حجم إيفرغيفن الجانحة الآن في قناة السويس.

وتفصل القناة البر الرئيسي لمصر عن شبه جزيرة سيناء، وهي المنطقة المضطربة حيث يشن الجيش المصري حملات قمعية منذ سنوات ضد فرع محلي لتنظيم داعش. وهدد العنف بالانتشار وتعطل التجارة العالمية.

وفي صيف 2013، هاجمت جماعة مسلحة مقرها سيناء تدعى كتائب الفرقان سفينتين في الممر المائي بقذائف آر.بي.جي، مما تسبب في حدوث أضرار طفيفة، وعلى الرغم من الوعود المتكررة باستهداف الممر المائي، فشل المسلحون المصريون حتى الآن في التأثير على حركة الملاحة البحرية هناك.

وأغلق الممر المائي قبل ذلك بسبب جنوح بعض السفن، والذي قد يكون من الصعب التنقل فيه عندما تكون الرؤية ضعيفة. وجد أول حادث في 1937، عندما تسببت الرياح وعواصف الأمطار في اصطدام سفينة "فايسروي أوف إنديا" البريطانية بإحدى ضفتي القناة وإيقاف الحركة ليوم واحد.

وعلى مدار القرن، تحطمت سفن شحن أو أغلقت الممر لفترة وجيزة لمدة تصل لثلاثة أيام، بما في ذلك ناقله نفط يونانية في 1954، وناقله روسية في 2004، وسفينة حاويات تعطلت في 2018 وتسببت في حدوث تصادم سفن متعدد.

ومع ذلك، وفي جميع الحالات، تم حل مشكلات الجنوح بسرعة. لم يحدث من قبل أن أصبحت السفينة محصورة بعرض القناة، مثل السفينة إيفرغيفن.

أزمة قناة السويس
تشكل تجارة الترتبة العالميةحوادث عرقلت
نشاط القناة

- 1937 اصطدمت سفينة فايسروي أوف إنديا البريطانية بإحدى ضفتي القناة وتم إيقاف الحركة ليوم واحد
- 1954 تحطم ناقله نفط يونانية تسبب في توقف نشاط القناة لثلاثة أيام
- 1956 أغلقت مصر القناة عقب دخولها في حرب مع بريطانيا وفرنسا وإسرائيل جراء تأميمها للقناة
- 1967 أغلقت مصر القناة أمام الشحن الدولي بعد دخولها في حرب مع إسرائيل، واستمر إغلاقها 8 سنوات
- 2004 تسببت ناقله روسية في إيقاف الحركة لمدة ثلاثة أيام
- 2013 هددت جماعة «كتائب الفرقان» التي تنشط في سيناء حينها القناة لكن لم يتم إغلاقها
- 2018 سفينة حاويات تعطلت في الممر وتسببت في حدوث تصادم سفن عديدة